رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ٢٩ / ١١ / ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ٢٣ / ٣ / ٢٠٢٥
تاريخ النشر ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٥

مأسسة الذاكرة التاريخية والهوية الوطنية وادارة التنوع في العراق بعد عام ٢٠٠٣

Institutionalizing Historical Memory, National Identity and Diversity Management in Iraq after 2003

م.م. هند احمد عبد

Assistant Lecturer Hind Ahmed Abd

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

Nahrain University / College of Political Science

hindahmedabd1990131@gmail.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

هنالك فرق كبير عندما ندرس الذاكرة من ناحية ماهية محتواها، وبين دراستها من ناحية كيفية توظيف ذلك المحتوى لأغراض ومصالح محددة ووفق اساليب معينة، أي حينما تصبح الذاكرة هدفا تصوب السلطة انظارها نحوه من اجل ان تستمد منه مسوغات وجودها واسباب ديمومتها، عبر تقديم خطاب الذاكرة للجماعة قائما في جوهره على ثنائية القصدية والانتقائية أي انتقال احداث معينة من الماضي في مقابل تغييب اخرى وفق مقاصد خفية او معلنة من اجل تأسيس رسمية من ثم بلورة هوية تتوافق ومصالحها ، وتحرص السلطة على امتلاك وتجسيد الاساطير التاسيسية بوصفها العنصر الاساسي في بناء الهوية الجماعية خاصتها، وهنا تصبح الذاكرة التاريخية اداة مهمة بيد النخبة السياسية لتعزيز سيطرتها وشرعيتها عن طريق استعمال الذاكرة واستغلالها وتوظيفها ايديولوجيا وسياسيا. ويحدد الدارسون اوقات التأزم السياسي بانها الاوقات التي تنشط فيها الذاكرة، فاستغلال الذاكرة واستعمالها المغرض والموظف سياسيا وايديولوجيا ينتعش بقوة، كأن التأزم السياسي واستعمال الذاكرة تسيران في خطين متداخلين ومتدافعين ويغذي احدهما الاخر بأسباب القوة ، وتدعو السلطة في الغالب نحو تشكيل ذاكرة رسمية تجسد عن طريقها ماضي الجماعة، عبر وسائل متعددة منها مشاريع اعادة كتابة تاريخ الامة، من اجل بناء هوية مشتركة على وفق احياء ذاكرة منتقاة بشكل مدروس وممنهج هي ذاكرة رسمية وطنية..

الكلمات المفتاحية: "الذاكرة التاريخية"، "الهوية الوطنية"، "ادارة التنوع"،"العراق"

Abstract

There is a big difference when we study memory from the perspective of the nature of its content, and between studying it from the perspective of how that content is employed for specific purposes and interests and according to specific methods. That is, when memory becomes a target towards which the authority directs its attention in order to derive from it the justifications for its existence and the reasons for its continuity, by presenting a discourse of memory to the group based in essence on the duality of intentionality and selectivity, that is, the transmission of certain events from the past in exchange for the absence of others according to hidden or declared intentions in order to establish an official and then crystallize an identity that is consistent with its interests. The authority is keen to possess and embody the founding myths as the basic element in building its collective identity. Here, historical memory becomes an important tool in the hands of the political elite to strengthen its control and legitimacy by using memory, exploiting it, and employing it ideologically and politically. Scholars identify times of political crisis as times when memory is active, as the exploitation of memory and its biased, politically and ideologically employed use flourishes strongly, as if the political crisis and the use of memory proceed along two intertwined and conflicting lines, each feeding the other with reasons for power. The authorities often call for the formation of an official memory that embodies the group's past, through various means, including projects to rewrite

the nation's history, in order to build a common identity based on the revival of a memory selected in a studied and systematic manner, which is an official national memory.

Keywords: "Historical Memory", "National Identity", "Diversity Management", "Iraq"

المقدمة

على مدى تأسيس الدولة العراقية، عانى العراق من عدم استقرار مجتمعي انعكس بصورة كبيرة على بنية المجتمع وبناء الهوية الوطنية فيه، واشكالية الهوية الوطنية العراقية تعود منذ فترات تاريخية طويلة تمتد الى ما قبل تأسيس الدولة العراقية في عام ١٩٢١ والتي كانت بداية مهمة لتشكيل هوية وطنية جامعة للمجتمع العراقي تراعي التنوع في المجتمع العراقي، فبرغم من ان نشوء الدولة العراقية هو بداية جيدة لتشكيل هوية وطنية عراقية جامعة لكنها لا تخلو من بعض الازمات في البناء لهذه الهوية، وظهر ذلك واضحا من خلال العديد من الازمات التي شهدها المجتمع العراقي.

وعليه تقوم اشكالية البحث على التساؤل التالي: هل نجحت النخب السياسية وسياستها في بناء ذاكرة تاريخية تعزز الهوية الوطنية العراقية لكافة فئات المجتمع العراقي ام عملت على بناء ذاكرة تاريخية لها اثار سلبية على الهوية الوطنية لتلك الفئات؟

وللأجابة على ذلك يفترض البحث الفرضية التالي: وجود ترابط تاريخي بين الذاكرة التاريخية والهوية الوطنية، وللنخب السياسية دور كبير في ذلك من خلال ادارتها للتنوع المجتمعي، فقد تعمل على تأسيس ذاكرة تاريخية تتلائم وتنسجم مع بناء هوية وطنية جامعة لأبناء البلد الواحد او تعمل على بناء ذاكرة تاريخية مشوهة تتعارض مع الهوية الوطنية لبقية المكونات.

اهمية البحث: تكمن اهمية الموضوع في كونها تتناول موضوع الذاكرة التاريخية والهوية الوطنية واثرها في ادارة التنوع في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وما ترتب عليها من اثار على المجتمع العراقي المتسم بالتنوع حيث سادة الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية.

منهجية البحث: تم اعتماد المنهج التاريخي والمنهج الوصفي ومنهج تحليل المضمون.

المحور الاول / التأصيل التاريخي لأشكالية الهوية الوطنية في الانظمة السياسية السابقة

تواجه العديد من الدول عامة، ودول عالم الجنوب خاصة مشكلات وأزمات خطيرة تهدد وحدتها الوطنية بالتصدع والانهيار لعل من أخطر هذه الأزمات وأكثرها جدلاً هي أزمة الهوية الوطنية التي تتعلق بتكوين شعور مشترك بين إفراد المجتمع الواحد يجعلهم متميزين عن غيرهم من المجتمعات الأخرى.

عند النظر الى الهوية العراقية نجد انها تعاني من ازمة، تقوم على اساس وجود هويات فرعية تطغى على الهوية الجامعة لكل العراقيين، فبداية الصراع على الهوية في العراق لم يكن بين طوائف واديان وقوميات بل كان

بين طبقات اجتماعية كل طبقة تحاول فرض قيمها على الطبقة الاخرى، مما ادى الى صراع بين هويتين متناقضتين هما الحضارة والبداوة تجسدت في مفاهيم وقيم، فالتناقض يجعل الفرد العراقي حائرا وامامه خيار سلوك طريقين متعاكسين ويحاول السير بكلا الطريقين في ان واحد مما يؤدي بالضرورة للخروج بنتيجة مشوهة[١].

وعليه سوف يتم نتناول بشكل مختصر اشكالية الهوية في العهدين الملكي ثم الجمهوري:

اولا: اشكالية الهوية في العهد الملكي:

إن تأسيس الدولة العراقية في عام ١٩٢١ على اثر الضغط الذي تعرضت له بريطانيا من جراء قيام ثورة العشرين وتسليم فيصل الحكم في العراق وكان أول من أدرك غياب الهوية الوطنية التي تمثل الشعب العراقي من خلال حكومته القائمة وإدراك عدم وجود شعب موحد في العراق بل مجرد تكتلات بشرية خالية من أي فكرة وطنية او رابط مشترك[٢]، بالنسبة للملك فيصل الذي تسلم الحكم من عام (١٩٢١ ـ ١٩٣٣)، فانه قد سعى جاهداً لبناء هوية وطنية متماسكة قادرة على توحيد المجتمع العراقي المنقسم على نفسه، مستغلاً حنكته السياسية، وقدرته على تحقيق التوازن بين تطلعات الوطنيين من العراقيين والرغبة البريطانية في توجه البلاد وفقاً لسياستها[٣].

وبالرغم من المحاولات الرامية الى ان تتبنى هذه الدولة هوية عراقية جامعة لكل الفئات العراقية لكن هذه الدولة لم تخل من المشاكل في البنية السياسية والبنية الاجتماعية، فعلى صعيد البنية السياسية فيرى البعض ان هذه الدولة لم تمثل الشيعة في السلطة بالرغم من تمثيل باقي الاطياف الاخرى رغم دخول بعض الشخصيات الشيعية، لكن ذلك لم يمنع ان ذلك قد ولد شعورا بالغبن لدى الشيعة لما كانوا يمثلونه من ثقل ديموغرافي كبير بالرغم من بعض صور المشاركة لكنها تبقى خجولة، ولعل الفشل لدى النخب السياسية العراقية انذاك في صياغة هوية وطنية عراقية تجمع العراقيين كان من اسباب هذا الشعور[٤].

كما ان عجز الحكومات العراقية عن وضع حلول واقعية للمشاكل التي يمر بها مجتمعنا العراقي والتنوعات التي تتميز به واحتواءها، وتعزيز روح المواطنة كلها اسباب اثرت سلبا في ظهور هوية وطنية عراقية، ولعل انتفاضات العشائر في مناطق الفرات الاوسط عام ١٩٣٢ اكثر من مرة، فضلا عن انتفاضة الاشوريين في شمال العراق في عام ١٩٣٥ واسلوب المعالجة الخاطئ باستعمال القوة مع هذه الازمات أثر على بناء هوية وطنية عراقية[٥]، وبالرغم من وضع دستور للدولة العراقية في عام ١٩٢٥ والذي عرف ب (القانون الاساسي العراقي) والذي حاول من خلاله واضعوا الدستور تعزيز الهوية الوطنية والانتماء والتكاتف بين فئات المجتمع العراقي الواحد ونبذ أي تفرقة تكمن داخل المجتمع العراقي من خلال ضمان حقوق الفرد العراقي دون تمييز، كما اكد على حرية التعبير وحرية الفكر والمعتقد، وهذه الخطوات مهمة كان من الممكن ان تسهم في بناء الهوية الوطنية العراقية الا ان الدستور لم يضع حلا لخلق هوية وطنية عراقية[٦].

ومما تجدر الإشارة إليه أن الملك فيصل الأول كان قد أشار إلى إشكالية الهوية الوطنية العراقية حين قال: "إن البلاد العراقية من جملة البلدان التي ينقصها أهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية ذلك هو الوحدة الفكرية

والملّية والدينية وفي هذا الصدد أقول وقلبي ملآن أسىً، أنه في إعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد كتلات بشرية لا تجمع بينهم جامعة، سماعون للسوء ميالون للفوضى، مستعدون دائماً للإنتفاض على أية حكومة كانت، فنحن نريد والحالة هذه أن نشكل شعباً نهذبه وندربه ونعلمه، ومن يعلم صعوبة تشكيل وتكوين شعب في مثل هذه الأوضاع، يجب أن يعلم أيضاً عظم الجهود التي يجب صرفها لإتمام هذا التكوين وهذا التشكيل"[٧]، واتخذ الحكم الملكي خطوات مترددة للتأثير على كيفية تصور الشعب العراقي للدولة وعلاقتها بالماضي، ونتيجة لمعرفة فيصل الاول بالدور البريطاني والعداء الذي كان يواجهه من قطاعات من النخبة السنية وبأفتقاره الى دعم الشيعة والاكراد وبالافتقار العام لدى العراقيين من وطنيين وقوميين الى التحمس من اجل الملكية.

إن إشكالية الهوية السياسية للدولة العراقية باعتبارها أهم الإشكاليات التي لم تستطع التجربة الحديثة حلها، ويرى أنها إشكالية بنيوية في العمل أكثر من كونها إشكالية اصطلاحية. وفي إطار هذه الإشكالية يشير الى انه في الوقت الذي يجب عدم إغفال دور العامل الخارجي والإقليمي المتمثل بالاستقلال والهيمنة الذي اضر بمحاولات إنتاج هويتنا الوطنية على أساس من الخصوصية العراقية يجب ان نقول بان الأساس في الفشل لإنتاج هويتنا الذاتية هو فشل عراقي أفرزته المدارس والنخب المتصدية لفعل الدولة[٨]، ان فشل النخبة العراقية لتكوين هوية وطنية عراقية موحدة لجميع فئات الشعب العراقي، يعود الى تأثير الميراث العثماني الطائفي العنصري والتمسك السطحي والساذج بـ(العروبة) لتعويض الشعور بالأقلية والانعزال عن الأغلبية الساحقة من الشعب العراقي. وعلى الرغم من صدق نوايا الملك الراحل (فيصل الأول) وتحالفه مع الانكليز من اجل دعم مشروعة الوطني، الا ان موته المبكر افشل هذه المشروع الذي مزقه أبناء النخبة (المتعثمنة)[٩].

وعليه فأن الانقسامات الطائفية والعرقية والدينية شكلت تهديد للهوية العراقية وأدت إلى تفاقم إشكالية الهوية خلال العهد الملكي، إذ إن العراق يفتقر الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي اللذين يشكلان الدعامتين الأساسيتين اللتين لا يمكن لأية دولة ان تقوم بدونهما، وهذا يعني ان مشكلة الهوية العراقية بدأت منذ تشكلت الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١، والعراق قبل هذا التاريخ لم ينضو تحت هوية وطنية واحدة، لقد عاني العراق منذ تأسيسه في عام ١٩٢١ من افتقاره لهوية جامعة موحدة، والمعروف أن العراق منذ نشأته كيان مصطنع خلفته بريطانيا.

ثانيا: اشكالية الهوية في العهد الجمهوري:

اما في العهد الجمهوري (١٩٥٨– ٢٠٠٣) فكانت الهوية الطاغية هي الهوية الفردية للزعيم الفرد والحزب الواحد الذي يقود المجتمع، وكان للصراعات السياسية بين قوى فكرية مختلفة فضلا عن الانقلابات العسكرية أثر على الهوية الوطنية كما ان التمادي في استعمال الاسلوب القسري الذي اتبعه نظام حكم البعث من القتل والتنكيل وفرض هوية واحدة والتضييق على الحريات، كل ذلك ولد احتقانا لدى المجتمع وادى الى الانفجار في الهويات الذي نراه اليوم[١٠]. كما ان السياسات الخاطئة التي اتبعتها هذه الحكومات المتعاقبة، وخاصة سياسات فرض هوية واحدة تعبر عن هوية حزبية وقومية ضيقة بالقوة وازالة الهويات الاخرى، كسياسة التعريب في كركوك والتمييز

بين العراقيين وغيرها نت السياسات الخاطئة التي القت بظلالها على العراق ما بعد البعث بحيث وصل الحال الى الاحتقان وطغيان الهويات التي كانت مكبوتة على الهوية الوطنية الجامعة للعراق وقد اوصلتنا هذه السياسة الى نتيجة ان اسلوب القوة في فرض الهوية هو اسلوب خاطئ ادى الى تراكمات سلبية داخل المجتمع العراقي لاتزال اثارها باقية، ولعل مشكلة كركوك سياسة التعريب والتهجير القسري للكرد الفيليين واسقاط الجنسية عنهم كلها عوامل اثرت على الهوية الوطنية[١١].

بعد أن سقط النظام الملكي عام ١٩٥٨ بثورة قام بها العسكر نيابة عن الشعب قادها عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، كان عبد الكريم قاسم مثل فيصل جاداً في صياغة هوية وطنية غير انه كان يريدها معبرة عن مكونات الشعب العراقي المختلفة، فركز على الداخل العراقي مؤيداً بالحزب الشيوعي في محاولة منه لبناء الدولة والمجتمع بشكل يحقق الوحدة الوطنية ويعبر عن الاعتراف بالتنوع الثقافي المحلي، إلا إنه اصطدام بالتيار العروبي الذي يتزعمه عبد السلام عارف، والذي كان النموذج الناصري يمارس جاذبيته وتأثيره على توجهه لصياغة هوية تنتصر فيها التوجهات القومية العربية على مكونات الهوية العراقية التي وقفت موقف المتشكك والمعارض لهذا التوجه الذي قد يضع العراق تحت تبعية وهيمنة إقليمية[١٢].

وأبرز وأهم الأصعدة التي اعتمدها عبد الكريم قاسم لبناء هوية وطنية عراقية، فقد حدد موقفة إزاء الأقليات بـ(المساواة التامة في الحقوق)، وأنه (لا فرق هناك بين الطوائف والقوميات)، وستعامل جميع الأقليات من منطلق واحد، كما أكد على ضرورة تحقيق الوحدة الوطنية عبر انصهار مختلف الطوائف والملل في بوتقة الوطن الواحد. لذلك، فان (الوطنية العراقية) الخالصة التي كان يتمتع بها عبد الكريم قاسم ونظرته المساواتية لجميع قطاعات الشعب العراقي باختلاف فصائلهم، قد جعلت الشيعة والمسيحيين واليهود وإفراد الأقليات الدينية المختلفة في البلاد تشعر بالارتياح خلال مدة حكمة. فقد كان عبد الكريم قاسم يحمل أهدافاً وغايات سامية سعى الى ترجمتها عملياً في صيغة بناء للهوية الوطنية العراقية[١٣].

وكان دستور عام ١٩٥٨ الجمهوري المؤقت الوثيقة الرسمية الأهم التي فيها الاعتراف الصريح بالوجود الكردي، فقد جاء في المادة الثانية منه ان العرب والأكراد شركاء في الوطن العراقي[١٤]. وبالترافق مع سوء الأحوال السياسية في عراق ما بعد ثورة ١٤ يوليو وتأزم العلاقة بين الكرد والحكومة العراقية الجديدة، انتشر المد القومي في كردستان وتصاعدت المطالب الشعبية بالحقوق القومية المشروعة التي تجسدت في تلك الفترة بشعار الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان، بينما كانت أجنحة الحكم في بغداد تتصارع وتتناحر على السلطة، حيث بدأت الخلافات تدب بين الثوريين، ووقف الحزب الشيوعي وعدد من الضباط الأحرار الى جانب عبد الكريم قاسم في صراعه مع تلك الاجنحة مما دفع البعض الى انتهاج سياسة قائمة على ديكتاتورية فردية، ولقب في تلك الفترة بـ (الزعيم الأوحد) مما أساء إلى علاقة قاسم ببقية الإطراف السياسية في العراق، ومن ضمنها القيادة الكردية التي اضطرت في أيلول من عام ١٩٦١ إلى إعلان ثورتها ضد حكم عبد الكريم قاسم المنفرد، واستمرت الثورة الكردية الى حين سقوط حكم عبد الكريم قاسم بانقلاب ٨ فبراير الدموي ١٩٦٣ الذي نفذه حزب البعث[١٥].

وعندما جاء البعثيون عام ١٩٦٣ نصب عبد السلام عارف رئيساً وتشكلت الوزارة من مجموعة من البعثيين برئاسة احمد حسن البكر، فبدأت مرحلة تغلب فيها الاتجاه القومي العروبي. بمفاهيمه العاطفية اللاتاريخية التي تتجاوز القراءة الواقعية لخارطة التنوع الثقافي للمجموعات التي تكون المجتمع العراقي فتمت ادلجة المجتمع وإعادة صياغة هويته.[١٦] وصدر عام ١٩٦٣ وبعد لإطاحة بحكومة عبد الكريم قاسم، قانون جديد عرف بقانون اللامركزية وهو الأسلوب الذي اقترحته الحكومة آنذاك كسبيل لحل المشكلة الكردية[١٧].

تعكس الاطاحة بعبد الكريم قاسم واعدامه والتشويه الذي تعرض له عقب زواله مصير اغلب الخاسرين في التاريخ، حيث قدم مثلا اعلى كان مختلفا عن سابقيه ولاحقيه ممن حكموا العراق الحديث من خلال[١٨]:

- الخلفية الاجتماعية لعبد الكريم قاسم، كان رجلا بسيطا في الاساس وعفيفا ولايسعى وراء الثروة الشخصية، واول قائد عراقي ياتي من بين صفوف الجماهير العراقية ويحظى بدعم شعبي.
- سعى النظام الثوري الى تنفيذ برنامج طموح للاصلاح الزراعي والتنمية الحضرية مثال ذلك مدينة الثورة في بغداد والتجديدات الثقافية وسن تشريع قانوني لضمان حقوق المرأة، وعمل على اتاحة الفرصة لدخول المؤسسات الحكومية الى المجموعات التي كان يجري على نحو تقليدي اقصاؤها وخصوصا الشيعة.
- اتسم نظام قاسم بأفتقار نسبي للعنف السياسي الذي ترعاه الدولة، فكان متساهلا في تعامله مع خصومه الى حد بعيد.
- تميزت حقبة قاسم بانتاج ثقافي كبير على الرغم من بذل الرقابية على الصحافة، اذ انتج الشعراء العديد من الكتابة الابداعية، وتحققت خطوات متقدمة في مجال الفنون التشكيلية منها منحوتات ونصب الحرية في ساحة التحرير.
- هو الزعيم الأوحد في القرن العشرين الذي قارع النزعة الطائفية في الحياة العامة، اذ لأول مرة اصبحت المجموعات المقصية كالشيعة والاكراد والنساء والاقليات الاخرى تجد نفسها ممثلة في الحكومة بشكل مؤثر.

تسلم البعث العراقي السلطة عام ١٩٦٨ داخل بنية اجتماعية ـ اقتصادية مفككة، ونظام الدولة يقوم على احتكاره للزعامات الفردية والقبلية واستفحال ظاهرة العنف السياسي والتصفيات المتبادلة بين الجماعات السياسية العراقية، ماتطلب تخطي الشكل التقليدي لبنية الدولة وصياغة تشكيلة جديدة تتطابق مع التأطيرات القانونية والوظائفية وعمليات دمج مؤسسات حزب البعث وجهاز الدولة في كيان واحد يرمز الى الهيمنة السياسية، مما أعطى دفعة قوية للدولة البعثية في تشييد نظام مركزي صارم يستند الى شبكة معقدة من بنية القرابات والروابط القبلية والجيش ومؤسسات الشرطة والأمن الوطني[١٩]، تعرض المجتمع العراقي، وبالخصوص منذ استيلاء حزب البعث على السلطة عام ١٩٦٨، إلى تأثيرات أحدثت تحولات جذرية وقد أخذت تلك التحولات إشكالاً عده متصلة، منها إعادة تنظيم المجتمع على أساس عشائري، وتجزئة المجتمع على يد الدولة، وإضعاف ركائز المجتمع، وتقوية النظام عبر تأثيرات نظام العقوبات. وبما يعتبر العنصر الأول في تلك التحولات ـ وهو إعادة التنظيم العشائري للمجتمع ـ مفاجئاً إذ أخذنا في الحسبان البيانات التي أدلت بها الحكومة البعثية في عام ١٩٦٨، فقد نص البيان رقم١،

الصادر في تموز ١٩٦٨ على مايلي "إننا (أي النظام) ضد الطائفية الدينية والعرقية والعشائرية على اعتبار ان كل ظاهرة من تلك الظواهر هي احد مخلفات الاستعمار"[٢٠].

ومما ساعد نظام البعث أكثر على إحكام قبضته الشمولية هو استخدام المؤسسة الامنية والحزبية كأداة للقهر الداخلي ولقمع أي معارضه (حقيقة كانت ام محتلمة) اذا تبين هذا الدور بشكل أكثر وضوحاً في دور الجيش في قمع الانتفاضة الشعبانية عام ١٩٩١، وكذلك الاعتماد على شبكة الولاءات القرابية من خلال ظهور نخبة حكم تكريتية كانت تزداد ضيقاً، وفوق هذا او ذاك، تحول دولة البعث الى دولة راعية تعتمد على الاقتصاد الريعي والكسب الريعي بفضل الفورة النفطية والارتفاع المتزايد لعائداتها ابتدأ من عقد التسعينيات من القرن الماضي، حيث كان من نتائج ذلك ارتبط المجتمع بالدولة وتزايد اعتماده عليها بعد إن أصبحت هي مصدر رزقه الأساسي[٢١].

ومما سبق ذكره يمكن القول أن المعيار الأساسي في العراق هو الانتماء لحزب البعث، والسياسات القسرية للنظام فضلاً عن الضغوطات الخارجية أدى إلى فشل خلق هوية مشتركة مما أسهم في أبراز الهويات المحلية لاسيما القبلية على حساب الهوية الوطنية.

المحور الثاني/ مأسسة الذاكرة التاريخية وأنعكاسها على الهوية الوطنية بعد عام ٢٠٠٣

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ تغيرات عديدة أسهمت في تغيير خارطته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فهذه التغييرات كان من المرجو أن تسهم أيجابياً في رسم خارطة جديدة للعراق المنهك من الحروب الخارج من استبدادية في الحكم، ألا أن الواقع اثبت غير ذلك، إذ حكمت العراق بعد التغيير نخب من الاحزاب المعارضة للنظام السابق جُلها لم تكن ضليعة في إدارة الدولة.

اولا / فلسفة النظام السياسي والهوية الوطنية:

١- الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥

يعد التغيير السياسي الذي حصل في العراق في ٢٠٠٣/٤/٩ والتي تعد الفرصة الذهبية لممارسة الديمقراطية بعد عقود من الاستبداد السياسي ، وفتح الطريق امام بناء مشروع نظام سياسي ديمقراطي، لذلك ولأجل تطبيق هذا النظام كان لابد من اعتماد ايديولوجية لا تتجاوز فيها الخصوصيات، ولا تغفل التجارب، وكانت من ضمن ذرائع تغيير النظام هو اقامة نظام ديمقراطي[٢٢]، وفي ٢٠٠٣/٧/١٣ تم تشكيل مجلس الحكم او السلطة العراقية الجديدة والتي تكونت من خمسة وعشرين شخصية عراقية كان للحاكم الأمريكي بول بريمر دوراً كبيراً في اختيار أعضاءه وبعد مرور شهر على تشكيل مجلس الحكم تم تشكيل لجنه لوضع دستور دائم للعراق الديمقراطي الجديد كما تم وضع قانون أدارة الدولة للمرحلة الانتقالية وكان لسلطة الائتلاف المؤقتة دوراً كبيراً في وضعه[٢٣]، وفي ١١ آذار ٢٠٠٥ عقدت الجلسة الأولى للجنة كتابة الدستور، وكانت طريقة اختيار اللجنة غير صحيحة، لأنها جرت وفقاً للمحاصصة الحزبية والطائفية، وقد أبدى الدكتور منذر الفضل عضو اللجنة وجهة نظره بهذا الخصوص،

وبيَن أن الطريقة المثلى لكتابة الدستور كما هو الحال في البلدان المتقدمة ووفقاً للأعراف الدستورية، هي أن تعهد المهمة إلى لجنة من الخبراء العراقيين في الدستور والقانون لكتابة وصياغة الدستور وفقاً للمبادئ والأسس التي يتفق عليها، ومن ثم طرح المشروع للمناقشة في لجنة أخرى موسعة أو في الجمعية الوطنية العراقية، ألا أن الوقت قد فات على هذا المقترح رغم أن الكثير من السيدات والسادة أعضاء لجنة كتابة الدستور لم تكن لهم خبرة دستورية ولا قانونية، لا بل أن أغلبهم لم يكن يميز بين الدستور والقانون، وربما لا يعرف تعريف الدستور وهذه مشكلة كبيرة تركت أثارها على كتابة الدستور وصياغته[٢٤].

وبعد تصاعد الخلافات بين أعضاء اللجنة حول الفيدرالية ودور الإسلام في التشريع، إذ أعترض أعضاء القائمة العراقية على تعميم الفدرالية في العراق واعتبار اللغة الكردية اللغة الثانية خارج الإقليم، فيما أراد الائتلاف العراقي الموحد إلغاء "قانون الأحوال الشخصية الصادر عام ١٩٥٩ والإصرار على "الإسلام" كمصدر وحيد للتشريع، ويعد الأكراد مصدر تضمين الدستور حق تقرير المصير للشعب الكردي، فضلاً عن مطالبتهم بمدينة كركوك التي حلها الدستور من خلال استفتاء يجري بنهاية عام ٢٠٠٧ ،لكن الرئيس بوش . رغبة منه في إظهار تحقيق التقدم لجمهور أمريكي غير مقتنع . أصر على ضرورة تمسك العراقيين بمواعيدهم المحددة. وفق الخلافات الدائرة بين المتفاوضين، وأن لكل جهة مطالبها وتوجيهاتها الخاصة، وحتى بعد انقضاء الفترة المقررة لم يتم إحراز أي تقدم باتجاه أيجاد توافق ايجابي بخصوص المطالب بين الفرقاء، وخصوصاً مطالبة القائمة العراقية بإجراء تعديلات تخص قضايا الهوية والاجتثاث ودور الإسلام والفدرالية حتى تم في بعض الأحيان تمديد فترة التاريخ النهائي لاستكمال صياغة الدستور منها تمديد المهلة مرتين الأولى من خلال تعديل قانون الإدارة الانتقالي فكانت أسبوع، والثانية لمدة ثلاث أيام بشكل غير قانوني وأما بإجماع القادة، وكانت نتيجة المهلة القصيرة لصالح الكتل الأكبر والأكثر تصميماً على تحقيق النتائج الايجابية (لذلك أدت العملية السياسية والدستورية إلى تفاقم الصراع السياسي حول تقاسم السلطة والثروة "في بلد ريعي كالعراق" وبالتالي اختلال عملية التشارك في السلطة[٢٥]. تواصلت الاتصالات بين مختلف القيادات العراقية بشأن مسودة الدستور والعملية الدستورية، فقد تنازل الأكراد عن مطالبهم بتضمين الدستور حق تقرير المصير، كما أن الأمريكيين وافقوا على اعتبار الإسلام المصدر الرئيس للتشريع بعد أن كانوا معارضين على ذلك، بينما أصر السنة العرب رفضهم الفيدرالية لغير الأكراد، وطالبوا بجعل الإسلام المصدر الأساسي في التشريع، وأعلنوا رفضهم لصيغة الدستور الحالية وطالبوا بأجراء تعديلات عليها، ألا أن المتفاوضين من قائمة الأئتلاف الموحد والقائمة الكردستانية توافقوا على مسودة الدستور وتم تسليمها إلى الجمعية الوطنية في (٢١ آب ٢٠٠٥) تمهيداً لعرضها على الأستفتاء الشعبي العام[٢٦].

وأستمرت المفاوضات بين زعماء الكتل السياسية الذين لم يتفقوا على صيغة لإرضاء مطالب المكون الآخر، لاسيما في موضوع الفدرالية الأمر الذي أخرج مسودة الدستور بلا توافق بين الجميع، وعلى الرغم من انتهاء المهلة القانونية تماماً لكتابة الدستور وتسليمه للجمعية الوطنية، فان الباب لم يغلق تماماً أمام المزيد من التعديلات، أذ جرت تعديلات على بعض البنود قبل تسليم النص النهائي إلى الأمم المتحدة لغرض طباعته وتوزيعه على العراقيين قبل الاستفتاء عليه في (١٥ تشرين الأول ٢٠٠٥)، وكان أبرز ما جرى عليه من

تعديلات يتعلق بهوية العراق، حيث أثار النص الأول اعتراضات شديدة سواء من العرب السنة أو من الدول العربية وكذلك من جامعة الدول العربية، فأستعيض عن فقرة أن العرب في العراق جزء من الأمة العربية بالقول أن العراق جزء مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية، كما جرت تعديلات أخرى تتعلق بالحياة السياسية والاجتماعية ومنصب رئيس الوزراء[٢٧].

وقد جرت عملية الاستفتاء العام على الدستور بموجب الفقرة (ب) من المادة (٦١) من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية التي نصت (تعرض مسودة الدستور الدائم على الشعب العراقي للموافقة عليه باستفتاء عام وفي المدة التي تسبق أجراء الاستفتاء تنشر مسودة الدستور وتوزع بصورة واسعة لتشجيع إجراء نقاش عام بين أبناء الشعب بشأنها)، وكذلك تنفيذاً للمادة (١٥) من قانون الاستفتاء رقم (١١) لعام ٢٠٠٥ الصادر من رئاسة الجمهورية، أما عن الصورة التي يكون فيها الاستفتاء ناجحاً أو فاشلاً فقد نصت على ذلك الفقرة (ج) من المادة (٦١) إذ جاء فيها "يكون الاستفتاء ناجحاً ومسودة الدستور مصادق عليها عند موافقة أكثرية الناخبين في العراق وإذا لم يرفضها ثلثا الناخبين في ثلاث محافظات أو أكثر"[٢٨].

وقد ظهرت الكثير من الاعتراضات على أسلوب كتابة الدستور حيث أن التباين كان واضحاً بين أعضاء لجنة كتابة الدستور، فضلاً عن أن العديد من الأعضاء لم يكونوا من المتخصصين بعلم الدستور ولا بعلم القانون، وهذا التنافر يؤدي حتماً إلى وجود قصور أو ثغرات أو نقص أو عيوب في الدستور[٢٩]، ويمكن القول أن العراق بحاجة إلى قانون يكون أسمى وأعلى يكون هدفه تنظيم المجتمع وبناء دولة القانون على أسس صحيحة قائمة على العدل والمساواة، ويعطي الدستور كل ذي حق حقه، وكفل الدستور الحريات والحقوق الأساسية والمدنية، ولا يتسم الدستور الدائم بالجمود كي يمكن التعديل على بعض فقراته في المستقبل وفقاً لتطور الحياة السياسية والديمقراطية والمجتمعية في العراق، ولا يمكن بناء دولة ديمقراطية بدون دستور، فبعد كل ماتقدم تبقى مرحلة نفاذ الدستور أي تطبيق نصوص الدستور نافذة بعد التصويت عليه، فقد نصت المادة (١٤٤) من الدستور الدائم على مايلي ((يعد هذا الدستور نافذاً بعد موافقة الشعب عليه بالأستفتاء العام، ونشره في الجريدة الرسمية، وتشكيل الحكومة بموجبه))[٣٠].

٢- الدستور واداء النخبة الحاكمة

بعد العام ٢٠٠٣ شهد العراق وضعاً استثنائياً، فهو قد خرج من مرحلة قد غابت فيها الدولة بشكل شبه تام، ثم حدث تدرج في بناء هياكل لدولة لم يتفق العراقيون على مرتكزات بنائها، مما جعلهم يوردون تناقضاتهم واختلافاتهم في دستور هذا الكيان الجديد، والأصعب مما تقدم أن الولايات المتحدة التي من المفترض أن ترعى البناء الجديد بدأت تسحب وجودها العسكري القتالي من هذا البلد، مما يجعله أمام خيارات محددة، أما الاتفاق على بناء دولة ترضي الجميع، أو الدخول في صراع بين إرادات داخلية وإقليمية لكي تفرض أحداهما رؤيتها للدولة الجديدة، أو أن يتجه العراق نحو الفوضى الكلية والتمزق والتفكك التام[٣١].

أن القوى السياسية التي خاضت الانتخابات في العام ٢٠١٠ و٢٠١٤، بتحالفاتها الجديدة وانشقاقاتها تحت وعود التغيير، هي نفسها القوى التي وصلت إلى السلطة في العام ٢٠٠٥، حيث مارستها طوال السنوات الماضية ومرت هذه الحقبة بأيجابيات وسلبيات أنعكست على المواطن والوطن، ألا أن حالة التأزم بين الكتل السياسية ساهمت في تراجع دور الدولة بأيجابيتها وبروز السلبيات مما أدى إلى تحول البلاد لجزر من العزلة، وغياب الأدراك الواضح لحقيقة أن هذه المرحلة هي فرصة إستراتيجية يجب اقتناصها من اجل إرساء ملامح مستقبل يَجبُ ما قبله من موروث تاريخي بين الشرائح والطوائف التي تتشكل منها الدولة[٣٢].

فالمجتمع العراقي يعاني من سيادة الهويات الفرعية وضعف الهوية الوطنية، فالثقافات الفرعية تؤدي إلى بروز المسألة الطائفية، بوصفها أهم العوامل المؤثرة في الثقافة السياسية للمجتمع، ومما يساعد على بروزها هو كون المجتمع العراقي من المجتمعات المتعددة ذات التعددية التنابذية، قومياً ودينياً ومذهبياً، فلقد ترك هذا التركيب الاجتماعي أثراً كبيراً في النواحي السياسية والاجتماعية والفكرية للمجتمع العراقي، وهذا ما أضر بالوحدة الوطنية والفكرية والدينية للمجتمع[٣٣].

ومما زاد الاستقطاب الطائفي والأثني للهويات الفرعية في العراق، وذلك بسبب تقاطع الرؤى السياسية للنخبة الحاكمة في العراق، وأستخدامها أساليب التشهير والتسقيط السياسي للخصوم السياسيين من الطوائف الأخرى، وهذا الأمر انعكس سلباً على نظرة الشارع العراقي اليهم. فأخطر ما في الائتلافات الطائفية هي أنها ستعيد التخندق الطائفي، إذ ستزيد الشحن الطائفي وستجبر أتباع كل مكون أن يظلوا في تلك الدائرة التي عينت لهم مسبقاً بانتمائهم وليس باختيارهم، وأن يظلوا تابعين لأقطاب العملية السياسية الطائفيين، إذ أن أغلبية الأحزاب والمنظمات السياسية في العراق بعد التغيير، تأسست على أساس الإنتماءات الدينية أو الاثنية وقليل منها على أسس أيديولوجية، وتتشكل مستويات من الهويات وهي[٣٤]:

أ- الهوية الطائفية والأثنية (السنة، الشيعة، الأكراد، التركمان، والآشوريون).
ب- الهويات الصغرى (القبيلة، العائلة، والمدينة، والمنطقة).
ت- الهوية العابرة للطوائف(الوطنية العراقية، الطبقات العليا، الطبقة الوسطى، الطبقة العاملة المتكافئة على أساس الإنتماء الطبقي والمصلحة الاقتصادية).

فالملاحظ أن شروط هوية وطنية جامعة في العراق لم تتوافر، لا سيما بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، إذ تفاقمت إشكالية الهوية الوطنية نتيجة حالة من صراع الهويات بين مكونات المجتمع العراقي، كل هوية تريد إثبات ذاتها وفرضها على الهويات الأخرى، ليتحول الصراع في أحد أوجهه صراعاً على تحديد الهوية الوطنية للعراق. وكان لكل مكون قراءته الخاصة المقترنة بإنحداره الاجتماعي وهويته الخاصة، وعلاقاته الداخلية والإقليمية والدولية، فكانت رؤية الأحزاب العربية السنية تذهب إلى عراق مركزي موحد بطابعه العروبي وإمتداده القومي، أما الأحزاب العربية الشيعية فكانت رؤيتها تذهب إلى عراق إسلامي موحد يقوم على حكم الأغلبية المجتمعية، وتأسيس دستوري مؤسساتي لذلك، في حين كانت رؤية الأحزاب الكردية تذهب إلى عراق متعدد القوميات تميل

إلى الإستقلال الذاتي، وهي رؤية تستمد جذورها من الخشية من عودة الحكم المركزي ذي الهيمنة العربية، ومن ثم إمكانية التضييق على حقوق الأقليات القومية الأخرى، أما الأحزاب العلمانية فكانت تذهب في رؤيتها إلى عراق تعددي مؤسساتي يتنحى فيه الدين عن التدخل المفرط في النشاط السياسي، مضعفاً بذلك من النفوذ الاجتماعي الذي تستحصله الأحزاب الإسلامية عبر توظيف المقولات الدينية في مجتمع شرقي يحتل فيه الدين مكانة عالية[٣٥].

ولا يمكن أن نغفل دور الاحتلال الامريكي وتدخلات دول الجوار الإقليمية والعربية، في تعزيز وزيادة إشكالية الهوية الوطنية العراقية، ودعم صراعات الهويات الفرعية في العراق منذ عام ٢٠٠٣، وهو ما زاد المشهد إرباكاً وتعقيداً، فالإحتلال الامريكي عمل منذ البداية على شرعنة هذه الإشكالية، إذ عملت على تشكيل مجلس الحكم مؤسساً على ذلك ولذلك، ثم جاءت انتخابات عام (٢٠٠٥)، وما تلاها لتجعل ذلك أكثر بروزاً، ثم ليسود ذلك على الساحة السياسية والاجتماعية العراقية إلى يومنا هذا، إذ تم منذ البداية تمزيق المكون الاجتماعي العراقي إلى كانتونات اجتماعية عرقية مذهبية طائفية مختلفة تارة إلى أساس العرق، وأخرى على أساس المذهب، وثالثة على أساس الطائفة في كل مكون، فتارة عربي سني وعربي شيعي، وأخرى كردي سني وكردي شيعي، وثالثة شيعي عربي وشيعي تركماني، ورابعة أكراد وعرب وتركمان وآشوريين وهكذا. لذا يعد الإنقسام الاجتماعي (القبلي، والديني، والطائفي، والطبقي، والعرقي)، أحد أهم أسباب الصراع والعنف الذي أستمر لفترات طويلة في العراق، إذ أن وجود هذه الإنقسامات التي أثيرت من أطراف خارجية في بعض الأحيان وداخلية في أحيان أخرى، قد أضعفت التمسك بالهوية والإنتماء للدولة، وحالت دون تحقيق الوحدة الوطنية، والإستقرار السياسي كما كان مبعثاً لكثير من أعمال العنف والصراع في المنطقة[٣٦].

إن خطوط الانقسام الأثني والديني والطائفي سبقت تشكيل الدولة الحديثة في العراق، لكنها تعمقت تدريجياً بفعل سياسات العهود السابقة المتمثلة بتدمير آليات المشاركة الوطنية كافة (وخصوصاً العهود الجمهورية)، إذ استبدلت تلك الآليات بنظام إكراهي قائم على المشاركة الانتقائية والتبعية الشخصية، إلى أن تبلورت بعد العام ٢٠٠٣ في تسييس الهويات تسييساً عدائياً في ظل وجود نظام سياسي يعمل على إعادة إنتاجها واتخاذها إطاراً لتأطير العملية السياسية. وتبرز الهويات المسيسة في أشكال ثلاثة أساسية: شاملة (أي طائفية)، واثنية مضادة (أي أثنية كبيرة ضد اثنيات صغيرة)، وفرعية (محلية)[٣٧].

فالطرف السني يستند إلى دور الزعامة التقليدية المسند إليه منذ قيام الدولة العراقية عام ١٩٢١ والمقرون بالخوف من فقدان السلطة، مع الرغبة في استرجاع الامتيازات السابقة. أما التهميش الشيعي السابق فإنه يدفع قادة الشيعة إلى فرض إرادتهم وبسط هيمنتهم على مؤسسات العراق الجديد تدفعهم في ذلك الرغبة لإزالة الحيف ورفعه عنهم[٣٨]، لقد كان للبعد التأريخي الذي رافق الانقسام الطائفي (السني/الشيعي) أن جعل من هذا الانقسام هو الأكثر تعقيداً على الدوام. إذ تركز الاستياء الشيعي على السيطرة السنية على كل مراكز السلطة في الدولة[٣٩]. لذلك، فما أن سقط الاحتكار الأحادي للسلطة بسقوط نظام البعث، وأتيحت الفرصة للاشتراك في الحياة السياسية،

سعى قادة الشيعة إلى أن يثبتوا حضور الهوية الشيعية بكل قوة. أي أنهم أرادوا أن يمنحوهاً بعداً وتعبيراً سياسياً بشكل يطغى حتى على الهوية الوطنية العراقية.

أما بالنسبة لقادة السنّة، فقد ترسخت الهوية الطائفية لديهم بشكل اكبر مع صعود الشيعة للحكم كطرف مشارك، نتيجة لما يراودهم من شعور "بالتهميش" بسبب اعتماد مبدأ ((حكم الأغلبية)) الذي تفرزه الانتخابات[٤٠]. والواقع، فإن بعض قادة السنّة العرب يصّرون في غالب خطابهم على هوية عراقية خاصة، ذات محتوى محدود وإطار ضيق تخُرج الكثير من المكونات الأساسية العراقية، ويختزن البعض منهم في داخله هاجس مشكلة الأصالة العربية وضبط الانحدار العرقي بحيث يتبدى هذا في أحيان كثيرة في مظاهر من التشكيك بعروبة الآخرين وأصالتهم. وقد أنعكس هذا الفهم على الشعور بمسألة الأحقية في السلطة وبقية الحقوق، وما زال الأغلب الأعم حتى بعد عملية التغيير ومحاولة إعادة صياغة الهوية العراقية ولملمة فتاتها المتناثر من عمليات التجزئة القصدية، فأنهم لا يستوعبون هوية عراقية بهذه المساحة وبهذا المحتوى الفكري المتنوع[٤١].

وعليه فأن أنعدام الثقة بين المكونات الاجتماعية، والرغبة في تجاوز المظالم التاريخية أو استعادة الامتيازات السابقة المفقودة كان هو الأساس في تعامل القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة، ما أدى إلى تغييب رؤية وطنية مشتركة تعزز وتسهم في بناء الهوية الوطنية العراقية.

٣- ضعف قيم المواطنة والولاء للدولة:

بعد التغيير الذي حصل في ٢٠٠٣/٤/٩، نال مفهوم المواطنة، الموروث منذ القدم، حثاً تأطيرياً مكثفاً لمدلولاته النظرية والعلمية ليتجاوز بذلك نطاقه الضيق حيث حق الفرد في المشاركة السياسية بالإستناد إلى معايير الحرية والقدرة على تحمل المسؤولية. ومع تطور المجتمعات وما صادف وجودها وأدائها من نضج سياسي ومجتمعي، بدت المواطنة معياراً للإنتماء لمجتمع أو دولة ما[٤٢]. إلا إن عملية تحقيق الإنسجام بين المكونات الاجتماعية، ومن ثم دمج هذه الجماعات لبلورة هوية وطنية، في ظل الاختلاف الثقافي والطائفي والاثني والديني، لم ينجح في تحقيق الاجماع على مفهوم محدد للمواطنة وتوصيف دقيق وحقيقي للهوية الوطنية العراقية، وذلك بسبب الخلاف وليس الاختلاف، فكما يرى عالم الاجتماع الالماني (يورغن هابريس)، إن الخلاف وليس الأختلاف هو السبب الرئيس لتفجر أزمة الهوية وضعف المواطنة والولاء للدولة[٤٣].

فشعور إحدى المكونات الاجتماعية العراقية بعدم إنتماءها للعراق كوطن ومطالبتها بالإنفصال، أو حمل السلاح بوجه الدولة يحدث شرخاً قوياً في مفهوم المواطنة والهوية الوطنية ويعيق تكوينهما، كما أن غياب الدولة المدنية ذات المؤسسات الفاعلة ديمقراطياً مع وجود طبقة سياسية ذات توجه نحو التفعيل الرمزي لقوى ما قبل الدولة والمراجع الأولية المتصارعة والمختلفة والتي لم تتعرف على العمل السياسي الديمقراطي من قبل، وهي في الأصل عنصر تشظ وليست عنصر توحيد، وبدا واضحاً أن المواطنة في العراق لن تتحقق في ظل إنتماءات قبلية وأثنية وطائفية تجعل الفرد جزءاً متلاحماً من الجماعة قبل الولاء للوطن. ولقد عملت الطبقة السياسية العراقية قبل إنهيار الاستبداد وبعده على إقتسام السلطة وليس على بناء الدولة، على وفق أسس المحاصصة

الطائفية والعرقية، وهذا الأمر أدى إلى تضخم الولاءات الضيقة ورسخ التعصب للهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، ومن ثم طعنت فكرة المواطنة في الصميم، وأصيب مشروع بناء الدولة المدنية العراقية بالتعثر جراء ذلك[٤٤].

واعتمدت الأحزاب السياسية العراقية إلى إستغلال الطوائف العراقية خدمة لأيديولوجيتها الحزبية ومصالحها الخاصة، مستفيدة من تأثير الرموز الدينية وذوو النفوذ في تلك الطوائف، وبما لبس تلك الطوائف لبوس السياسة، وتم تجييرها في خدمة السياسة والطائفية السياسية، وهذا الأمر إنعكس على السلطة في العراق التي تمظهرت بالوطنية إلا أنها في جوهرها لم تستطع مغادرة ولاءاتها الفرعية، وتبدى ذلك بشكل جلي على المستوى البرلماني والحكومي والبيروقراطي، الأمر الذي عطل تلك الكيانات عن أداء دورها الوطني المنتظر، وذلك بسبب المحاصصة الطائفية التي لم تقتصر على السياسة، إنما امتدت أذرعها لتطال المجتمع، مما فوت الفرصة على المواطن العراقي للتنعم بالديمقراطية المرتجاة[٤٥].

ثانيا / النخب الحاكمة والنظام الديمقراطي

١- غياب الثقافة الوطنية الشاملة:

ان التعددية والاختلاف الديني والقومي والمذهبي، وتسيس هذا الاختلاف من قبل النظم السياسية المتعاقبة على حكم العراق تعد سبب أساس وراء عدم بروز ثقافة وطنية عراقية شاملة، ولكن هذه الإشكالية برزت بشكل أكبر وأكثر تعقيداً واوسع مدى من السابق، وأصبحت سياسات الإحتلال الأمريكي بعد عام ٢٠٠٣، المهيئ لمناخ ملائم لنمو الأحقاد والتوترات بين مختلف مكونات المجتمع العراقي. وفي هذا الوقت وفي هكذا ظروف عرضت قوات الاحتلال مشاريعها للتقسيم عبر صيغة تقسيم العراق إلى ثلاث أقاليم (أقليم شيعي في جنوب العراق، وآخر سني في وسط العراق، وثالث كردي في شمال العراق)، ومن المعروف ان مشاريع التقسيم لم تنتهي وإن فشل هذا المشروع، فالعراق لا يزال في طور التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والمجتمع يستخرج ما في أحشائه من تناقضات وحساسيات وتطلعات، وقوى تقدم نفسها على المسرح، كي تعرف بنفسها أو تذكر من نسيها بأنها موجودة، ولا يهمها أن تنطق بإسم عصبية، بل المهم أن تحصل على حصتها من السلطة المستقبلية المعروضة على مناقصة سياسية[٤٦].

فظاهرة التعدد المجتمعي في العراق، وشيوع ثقافة الخضوع التي أسستها النظم الشمولية قبل ٢٠٠٣، لعبت دوراً مؤثراً في حالة عدم الإستقرار السياسي بعد التغيير، لان هذا التعدد لم يجر وفق مبدأ إحترام حقوق الإنسان وحق المشاركة للجميع، وفق منطق الإدارة السلمية للاختلاف، فتحولت الدولة نتيجة غياب الثقافة الوطنية الشاملة والجامعة لكل شرائح المجتمع العراقي إلى أداة لفرض صيغة التوافق القسري لخلق التجانس الاجتماعي والتوحيد السياسي بين الفرد والدولة، توافق قابل للانفجار في أي لحظة إذا ما اشتدت درجات القلق والتوتر داخل المجتمع[٤٧].

ولعل أخطر ما طرأ على العراق هو الانقسام المجتمعي الحاد الذي تبلور في السنوات السابقة بوضوح شديد بين العرب السنة والعرب الشيعة مذهبياً من جهة، وبين العرب والأكراد والتركمان قومياً من جهة ثانية، وهو ما أدى إلى فرز مذهبي وقومي شديد الحساسية في الانتخابات التشريعية، بات يهدد بضعف الدولة العراقية، ويهدد مستقبلها السياسي، ويضعف أثرها ودورها الاقليمي والدولي، فضلاً عن عملية الإصلاح الاقتصادي، والاقتتال الداخلي الذي يتغذى على التعصب والثارات الدموية، وقبل العراق، كانت لبنان أيضاً، قد بنيت على أساس طائفي ومذهبي، وما زالت تعاني من الانقسام الاجتماعي الحاد الذي أنتج نظاماً سياسياً يقوم على مبدأ المحاصصة الذي جرى الإعتراف به وشرعنته بالدستور والقوانين، وتم فيه تقاسم المناصب الكبيرة ومراكز النفوذ ومقاعد البرلمان على أساسه، وتريد كل فئة زيادة قوتها والحفاظ على مكاسبها، وزيادة نفوذها، وهو ما أدى إلى تشكيل الأحزاب على أسس طائفية، وبروز ظاهرة امتلاكها سلاحاً، مما يجعل الطوائف والفئات الاجتماعية تتسابق في هذا الميدان الذي يؤدي إلى إنتشار ثقافة العنف والدماء والفوضى[٤٨].

وبالحديث عن الثقافة السياسية في العراق، فان المجتمع العراقي هو مجتمع أبوي يتكون من خليط من البنى التقليدية، بما تحمله من علاقات وقيم قبلية وعشائرية ودينية، مستمدة من روابط الدم والمعتقد، وبنى حديثة تترابط فيما بينها، لتنتج بنية اجتماعية جديدة، وتسود في ظل هذه البنى قيم الخضوع والطاعة، بينما تبقى الحرية والمساواة والتعاون قيماً لفظية فاقدة للمفعول، مما سيولد أشخاصاً في هذا المجتمع يخافون من السلطة، الأمر الذي سيمكن الفئة الحاكمة من السيطرة على هذا النوع من المجتمع واخضاعه لسلطتها[٤٩]. هذه الأطر الثقافية انعكست وبشكل واضح في أنماط التفاعل والتعامل اليومي التي تحكم جميع المؤسسات والمنظمات في العراق، ابتداءً من أعلى السلطة إلى أدناها (التشريعية والتنفيذية)، وهو ما يفسر هيمنة الثقافة الاقصائية وتهميش الآخر وعدم قبول الحوار والرأي الآخر[٥٠].

٢- غياب الطبقة الوسطى وضعف دور النخبة في بناء الدولة المدنية:

إنّ وجود الطبقة الوسطى هو خميرة الديمقراطية، من هذه المقولة يتضح ما للطبقة الوسطى من دور في دمقرطة المجتمع، وذلك بسبب التعليم الجيد والمستوى المعاشي المزدهر والذين يؤثران في الانتماء الى جمعيات وحركات سياسية تشكل قوى ضغط وجماعات مصالح، تقوم بعدد من المهمات مثل منع إحتكار السلطة لفئة معينة، فالطبقة الوسطى هي مصدر للأفكار والآراء الجديدة، وهي تتدرب على المهارة السياسية وتزيد من المشاركة السياسية[٥١].

فالطبقة الوسطى في العراق إن وجدت فهي غير متجانسة من ناحية التعليم أو المهنة أو الدخل، وذلك بسبب سياسات النظم التي حكمت العراق إذ قامت بإضعاف الطبقة الوسطى عبر سيطرتها على الثروة، مما يفقد الطبقة الوسطى استقلاليتها ويجعلها راضخة للنظام السياسي ومطواعة لسياساته، وذلك لارتباطها واعتمادها الكبير على الراتب الحكومي الذي لم يكن كافياً لأبسط متطلبات الحياة حيث كان راتب المعلم العراقي (٥٠٠٠) آلاف دينار عراقي، هذا الراتب لا يسد أجرة الإنتقال إلى محل دوامه الرسمي في المدرسة لمدة خمسة أيام، بعد

٢٠٠٣/٤/٩، اتخذت سلطة الائتلاف المؤقتة تدابير واجراءات لدفع مخصصات ورواتب للموظفين، تلك الاجراءات لا تشجع هذه الطبقة على التفكير بالديمقراطية، فالظروف الامنية السيئة والوضع الاقتصادي الراكد يؤثر في الاهتمام سلباً أزاء الديمقراطية. أما النشاط التجاري فقد توسع كثيراً لصالح الاستهلاك على حساب الإنتاج المحلي[٥٢]. فمنذ تكوين الدولة العراقية وإلى الآن عاشت الطبقة الوسطى العراقية، حالة من التشظي والتحلل والتهشم باتجاه الأدنى، وفي أغلب الأحوال كانت سبب ذلك الثقافة السياسية التي تحكمها، وتقوم على أساس تحقيق المصالح الذاتية، ومنذ ميلادها تنكرت لليبراليتها السياسية، ولم تؤدي واجبها في التوجه الديمقراطي[٥٣].

أما ضعف دور النخبة في سياسات بناء الدولة المدنية في العراق واعاقتها لنجاحها، فالنخبة تعني جماعة من الأفراد يشغلون مراكز النفوذ والسيطرة في مجتمع معين، وتمثل النخبة أكثر الطبقات هيبة وأثراً، كما يشير المصطلح إلى الفئة العليا في أحد ميادين التنافس، إذ أن الصفوة تضم البارزين والمتفوقين بالقياس إلى غيرهم، ما يجعلهم قادة في ميدان معين، بذلك يمكن أن نشير إلى صفوة سياسية، وصفوة في العمل، وصفوة في الفن أو الرياضة، وصفوة علمية، وصفوة اقتصادية، إلى غير ذلك من الميادين[٥٤].

في ظل هذا المأزق الطائفي الذي يكتنف المجتمع العراقي، وغياب النوايا الحسنة– الوطنية– لدى الساسة العراقيين، سيظل الوضع في العراق عصياً على تجاوز أزمته، وربما يجر البلاد إلى حرب طائفية، على الرغم من أن هناك اجماعاً بين العراقيين على أنه لا خلاص للعراق بغير مغادرة الطائفية من قبل النخبة الحاكمة في العراق والتي تعد من معوقات نجاح سياسات بناء الدولة المدنية العراقية، فعليها رفع شعار "الوطن فوق الجميع"، وإقامة إجماع وطني يساوي بين العراقيين على أساس المواطنة والحقوق والواجبات المتساوية، عبر مشروع الدولة المدنية العراقية.

٣- مأسسة الطائفية السياسية:

من المعلوم أن مخطط تقسيم العراق على أساس المحاصصة الطائفية والعنصرية قد تم قبل احتلال العراق واكمل المخطط بعد ٢٠٠٣ من قبل قوات الاحتلال الأمريكي غير المبرر، ويشير الواقع العراقي الحالي إلى ذلك من خلال النزعات العنيفة كنموذج حي للدور السلبي الذي تؤديه الطائفية السياسية المقيتة بعد ٢٠٠٣ كعائق أمام تشكيل الدولة الجديدة وإدارتها بطريقة حضارية تتسم بالعدل والمساواة والتسامح والتي انتجت عن فشل جميع التحولات الديمقراطية المنشودة، فتحولت الطائفية السياسية من ظاهرة اجتماعية قديمة إلى عامل يعيق بناء دولة المؤسسات، لذا بات امراً مدركاً بأن الطائفية السياسية في العراق أصبحت مشكلة صعب السيطرة عليها، لاسيما مع الاخذ بالديمقراطية التوافقية الذي كان أحد المشاكل التي اصطدم صانع السياسة العامة العراقي بها بعد ٢٠٠٣، والأخيرة ليست ديمقراطية بالمعنى الحديث لأن المواطنة والوطنية فيها تفقد معناها الحقيقي كما يفقد المسار الصحيح للتنافس الديمقراطي ويتحول من تنافس وفقاً لبرامج شاملة لمجمل مصالح الوطن إلى تنافس داخل كل طائفة أو مذهب لمن يمثله في مقابل الطوائف الأخرى في العراق، والواقع الحاضر للعراق بعد ٢٠٠٣

يشهد عن طرح مواقف في انتخابات كل مرحلة لبناء حكومة وبرلمان جديد تمثل مصالح كل كتلة سياسية وحزبية، ينشأ أحياناً بينها صراع نفوذ أو توافق من نوع المحاصصة وهذا يعني عدم وجود أرضية مشتركة ذات بناء وطني للتنافس السلمي يشمل جميع المكونات تحت خيمة الوطن بل تمثل هويات جزئية مختلفة[٥٥].

مع سقوط النظام السابق بدأت الطائفية تؤدي دورها التخريبي على حساب مصلحة البلد، يأتي هذا في ظل صعوبة إيجاد حلول ناجعة من قبل الحكومات المتعاقبة لتحقيق امن واستقرار العراق والذي يتظافر مع مشاكل أخرى في مقدمتها الإرهاب والحرب عليه، بل أنها أصبحت جزء من مشكلة العراق، ولأسباب كثيرة وباقتصارها بالتحشيد لدعواتها فأخذت تتسبب بأحداث أزمات نابعة من الاختلاف في ما بينها وفقدانها رؤية وطنية جامعة للعراق، الحال الذي اتجهت من خلاله إلى الصراع السياسي الوطني والإقليمي، فواقع الصراع في العراق على الأقل هو صراع سياسي بحت، لذا استثمرت التنظيمات الإرهابية تلك الخلافات واحتلت مناطق شاسعة من العراق وبدعم إقليمي ودولي متمثلاً بدعم القاعدة وحتى التنظيمات الإرهابية المتمثلة بـ (داعش)[٥٦].

واخطر ما انتهجته الممارسة الطائفية السياسية يتلخص بالآتي:

١. ظهور ممارسات طائفية لاسيما ببعدها السياسي، فبعد الاحتلال الأمريكي . البريطاني للعراق أول عمل كرسه هو الطائفية السياسية في العراق على نحو مريع ولاسيما بصيغة (بول بريمر) السحرية لمجلس الحكم، أذ قسم المجتمع إلى طوائف وأثنيات لاغياً الهوية الوطنية العراقية وساعياً إلى فصل العراق عن محيطه العربي[٥٧].

٢. انتشار ثقافة الفساد بين جميع مفاصل الدولة من رشاوى وابتزاز وفساد مالي وسياسي وإداري من قبل جهات محسوبة ومدعومة طائفياً[٥٨].

٣. ازدياد ثقافة الطائفية بشكل ملفت للنظر لاسيما في أوقات التحشيد الشعبي للانتخابات بحيث أصبحت الانتخابات وبرامجها تقوم أساساً على أسس طائفية ومذهبية وعشائرية بعيدة عن المواطنة والكفاءة المهنية وذلك لعدم وجود برامج توعوية منطلقاتها ابعد من الطائفية والمذهبية أي تنادي لمصلحة العراق.

٤. تدهور مستوى التعليم في العراق بسبب سياسات التنصيب وفقاً للمحاصصة لأفراد لا يتحلون بالكفاءة والخبرة سواء على مستوى الوزارات أو المؤسسات الأخرى، فضلاً عن انتمائاتهم الطائفية والتي عاثت بالعراق فساداً ودماراً في إدارة البلد من خلال سرقة أموال الوزارات ودوائر الدولة وتعيين أشخاص بالوساطة لا يحملون أي ثقافة أو تجربة في مجال عملهم لذا حولت مؤسسات الدولة إلى ظاهرة اجتماعية استثمارية غايتها الربح المادي وغلب عليها فكرة تعظيم الطائفة على فكرة خدمة المجتمع مما عزز التكتل الطائفي النفعي.

٥. التعبير عن الهوية يتخذ من العنف طابعا ودليلاً على كفائتها وقوتها وبالنتيجة تم تقديم الهويات الفرعية على الهوية الوطنية التي أصبحت ضعيفة في المشهد العراقي الحالي لاسيما الضعف الذي تولد داخل الروح العراقية الراضخة لسياسات الحكومات قبل وبعد ٢٠٠٣ وما أفرزت تلك الإحداث العنيفة التي مر بها العراق من ضعف المواطنة العراقية إمام الهويات الفرعية الجزئية[٥٩].

الخاتمة:

شهد العراق بعد عام٢٠٠٣ تغيرات عديدة اسهمت في تغيير خارطته السياسية والأجتماعية والأقتصادية كان من المرجو ان تسهم ايجابيآ في رسم خارطة جديدة للعراق المنهك من الحروب واستبداية الحكم الأ ان الواقع اثبت عكس ذلك , اذ حكمت العراق نخب سياسية لم تكن ضليعة في ادارة الدولة.

المجتمع العراقي من المجتمعات المتعددة ذات التعددية القومية والدينية والمذهبية فقد كان لهذا التركيب الأجتماعي اثرآ كبيرآ في النواحي السياسية والأجتماعية والفكرية وذا مااضر بالوحدة الوطنية للمجتمع اضافة الى ذلك تقاطع الرؤى السياسية للنخبة الحاكمة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ واستخدامها اساليب التشهير والتسقيط السياسي للخصوم السياسين من الطوائف الأخرى, وان اشكالية الهوية السياسية للدولة العراقية تعد من اهم الأشكاليات التي لم تستطع التجربة الحديثة حلها حيث انها اشكالية بنيوية في العمل اكثر من كونها اشكالية اصلاحية فان عجز النخبة الحاكمة عن توفير الحد الأدنى من المتطلبات المجتمعية سوف يؤدي الى تقليص حجم التفاعل بين النظام السياسي وقاعدته الجماهيرية وهذا بدوره يساهم في تقوية الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية .

لذلك يتوجب على المؤسسات التربوية والتعليمية وضع الحلول والمعالجات عبر التربية والتنشئة والتثقيف لغرس قيم ثقافية تقوم على قبول الآخر فالتعصب الطائفي والعنصري يولد التشدد ويؤدي الى العزلة بين مكونات الشعب الواحد فان المؤسسات التعليمية والتربوية تمثل مراكز اندماج للتوجهات والقيم والأفكار فهي من عوامل تنمية الترابط بين بين مكونات المجتمع بما يؤدي الى اندماجها في كيان اجتماعي سياسي واحد يكون الولاء فيه للدولة.

الهوامش

[١] – علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، منشورات سعيد بن جبير، قم ، ط١، ٢٠٠٥، ص ص ١١-١٢.

[٢] – لمياء محسن، الهوية الوطنية للدولة العراقية في ظل التعددية الفئوية، مجلة شؤون عراقية، مركز الدراسات القانونية والسياسية، جامعة النهرين، العدد١١، أيار ٢٠٠٧، ص١

[٣] – احمد غالب محي، الهوية الوطنية العراقية، دراسة في إشكالية البناء والاستمرارية، مصدر سبق ذكره، ص١٠٣.

[٤] – صلاح عبد الرزاق الربيعي، مشاريع ازالة التمييز الطائفي من مذكرة فيصل الاول الى مجلس الحكم، مطبعة دار الحوراء، بغداد، ٢٠٠٥، ص٦.

[٥] – علي عباس مراد، اشكالية الهوية في العراق الاصول والحلول، ضمن ندوة حول التعليم وتعزيز الهوية الوطنية العراقية، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص١٦.

[٦] – القانون الاساسي العراقي لعام ١٩٢٥.

[٧] – للاستزادة ينظر: مذكرة الملك فيصل الى بعض الساسة العراقيين في ١٥/ اذار/ ١٩٣٢، ص ص٩-١٠

[٨] – لؤي خزعل، الهوية الوطنية العراقية، المركز العراقي للمعلومات والدراسات ،العراق، بغداد، ط١، ٢٠٠٨، ص٩٤.

[٩]- كاظم علي مهدي، الدولة في الفكر العراقي، اطروحه دكتوراه (غير منشوره)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ٩٠.

[١٠]- حميد فاضل حسين، ، الوحدة الوطنية في فكر القوى السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ،رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١١، ص٢٤.

[١١]- فيبي مار، عراق ما بعد ٢٠٠٣، ترجمة نعمان احمد ، مكتبة المتنبي ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص٣٦.

[١٢]- لؤي خزعل، الهوية الوطنية العراقية، المركز العراقي للمعلومات والدراسات ،العراق، بغداد، ط١، ٢٠٠٨، ص٩٠.

[١٣]- احمد غالب محي، الهوية الوطنية العراقية، دراسة في إشكالية البناء والاستمرارية، مصدر سبق ذكره، ص١٨٤.

[١٤]- أسراء علاء الدين، الأكراد في العراق، (الواقع والمستقبل)، مجلة شؤون عراقية، مركز دراسات النهرين، جامعة النهرين، العدد ٨، ايار ٢٠١٠، ص٦٧.

[١٥]- عدنان المفتي، بناء الدولة العراقية ـ رؤية كردية، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ١٦٢، أكتوبر ٢٠٠٥، ص٧١.

[١٦]- لؤي خزعل، الهوية الوطنية العراقية، مصدر سبق ذكره، ص٩٢.

[١٧]- اسراء علاء الدين، الاكراد في العراق (الواقع والمستقبل)، مصدر سبق ذكره، ص٦٧.

[١٨]- اريك دافيس، مذكرات دولة، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٩٠-١٩٤.

[١٩]- لؤي خزعل، الهوية الوطنية العراقية، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣.

[٢٠]- جاريث ستانسفيلد، الشعب والتاريخ والسياسة ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث ، أبو ظبي ، ٢٠٠٩ ، ص١٧٢.

[٢١]- احمد غالب محي، الهوية الوطنية العراقية، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٤.

[٢٢]- حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب السياسية العراقية، النجف، مؤسسة المعارف للمطبوعات، ٢٠٠٧، ص٨٤

[٢٣]- ليث عبد الحسن الزبيدي، مستقبل النظام السياسي في العراق، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العددان ٢٩ -٣٠ ، ٢٠١٢، ص٥٠.

[٢٤]- منذر الفضل، مشكلات الدستور العراقي، دار أراس للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠١٠، ص٦٩.

[٢٥]- مجموعة باحثين، مأزق الدستور، نقد وتحليل، معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٦٨ . ٧٣

[٢٦]- جاسم محمد دايش، التعاقب على السلطة وعدم الاستقرار السياسي في العراق (١٩٢١.٢٠٠٥) رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،٢٠١٣، ص٢٠٥.

[٢٧]- عبد الكريم عبد الصاحب حسن، التحول الديمقراطي للنظام السياسي في العراق واليمن بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية،٢٠١٤، ص٥٦.

[٢٨]- عبد الكريم عبد الصاحب حسن، نفس المصدر، ص٥٨.

[٢٩]- منذر الفضل، مشكلات الدستور العراقي، مصدر سبق ذكره، ص٩٢.

[٣٠]- المادة (١٤٤) من الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥.

[٣١]- خضر عباس عطوان، نحو إستراتيجية وطنية لبناء الدولة العراقية، في إستراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، بغداد،٢٠١١،ص١٤١

[٣٢]- ستار جبار علاي، الانتخابات العامة وبناء الدولة في العراق، في إستراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، بغداد،٢٠١١،ص٩٩

[٣٣]- عامر حسن فياض، جذور الفكر الديمقراطي في العراق (١٩١٤- ١٩٣٩)، دار الشؤون الثقافية العربية، ٢٠٠٢، ص ص٧٣-٧٤.

[٣٤]- معتز اسماعيل خلف الصبيحي، صنع القرار السياسي في الديمقراطيات التوافقية (العراق انموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٤، ص١٤٧.

[٣٥]- جابر حبيب جابر، صراع الدولة والهوية في العراق، مجلة فكر حر، الجمعية العراقية للعلوم السياسية، العدد (٦)، بغداد، ٢٠٠٩، ص١٦.

[٣٦]- مريم سلطان لوتاه، قراءة لما وراء ظاهرة العنف في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، العدد (١١٩)، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٧.

[٣٧]- احمد غالب محي جعفر الشلاه، الهوية الوطنية العراقية (دراسة في اشكالية البناء والاستمرار)، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٠، ص٢٧٩.

[٣٨]- فريق ابحاث , ديناميكيات النزاع في العراق (تقييم استراتيجي) , معهد الدراسات الاستراتيجية , بيروت , ط١ , ٢٠٠٧، ص١٣.

[٣٩]- ليام اندرسن وغاريث ستانسفيلد، عراق المستقبل ديكتاتورية ديمقراطية ام تقسيم مراجعة وتقديم وتعليق ماجد شبر , ترجمة رمزي ق. بدر , دار الوراق , لندن , ط١ , ٢٠٠٥، ص٣٤٩.

[٤٠]- فريق أبحاث, ديناميكيات النزاع في العراق، مصدر سبق ذكره، ص٢٨.

[٤١]- حسن لطيف الزبيدي واخرون , العراق والبحث عن المستقبل , المركز العراقي للبحوث والدراسات , النجف الاشرف_بيروت , ٢٠٠٨، ص٥٢٤.

[٤٢]- بتول حسين علي، المواطنة في الفكر الاسلامي المعاصر، اطروحة دكتوراه (غير منشوره)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص٨-٩.

[٤٣]- مجموعة من المؤلفين، المواطنة والهوية العراقية: عصف الاحتلال ومسارات تحكم، المؤتمر الثالث لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، بغداد، ٢٠١١، ص٥٠.

[٤٤]- امل هندي الخزعلي، التعايش السلمي في العراق ضمانات النجاح وآليات التفعيل، في التعايش السلمي في العراق الواقع والمستقبل، اعمال المؤتمر العلمي السنوي الثاني، كلية العلوم السياسية، جامعة السليمانية، ٤-٥ نيسان، ٢٠١١، ص ص١٨٦-١٨٧.

[٤٥]- محمد محمود سلمان، المكبوت الطائفي الملّي وانعكاساته على الراهن السياسي والاجتماعي العرقي: بحث في سوسيولوجيا العنف المقموع، مجلة كلية التربية الاساسية، كلية التربية الاساسية، جامعة ديالى، العدد الخامس والستون، ٢٠١٠، ص١٥١.

[٤٦]- عبدالاله بلقزيز، المشروع الممتنع: التفتيت في الغزوة الكونيالية للعراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٩١) – السنة السادسة والعشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص٥٤.

[٤٧]- سلامة غسان، قوة الدولة وضعفها: بحث في الثقافة السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص٢١٩.

[٤٨]- ياسين محمد حمد العيثاوي، الانعكاسات السلبية للمحاصصة الطائفية على البنية المؤسسية والاجتماعية للنظام الديمقراطي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد الستين، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص ص٤٨-٤٩.

[٤٩]- ابتسام محمد عبد، دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في عراق ما قبل وما بعد الاحتلال، مجلة دراسات دولية، العدد الخامس والثلاثون، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الثاني ٢٠٠٨، ص١٣٩.

[٥٠]- عدنان ياسين مصطفى، الامن الانساني والمتغيرات المجتمعية في العراق: تحليل سوسيولوجي، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٩، ص٨٦.

[٥١]- عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراقي (الواقع.. والمستقبل)، تقديم فالح عبدالجبار، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بيروت، ٢٠١١، ص ص ١٧٨-١٧٩.

[٥٢]- عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراقي (الواقع.. والمستقبل)، مصدر سبق ذكره، ص١٧٩.

[٥٣]- عامر حسن فياض و عبدالواحد ناظم الجاسور، ثالوث المستقبل العربي (الديمقراطية- المجتمع المدني- التنمية)، مركز ابن زايد للتنسيق، ابو ظبي للطباعة والنشر، الامارات، ٢٠٠٢، ص٦٣.

[٥٤]- مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، منشورات جامعة السابع من ابريل، بنغازي، ليبيا، ٢٠٠٧، ص١٨٩.

[٥٥]- اسعد طارش عبد الرضا وفراس كوركيس، التطورات السياسية في العراق بين الديمقراطية والتوافقية، مجلة دراسات دولية، بغداد، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، العدد٦٣، ٢٠١٥، ص١٦٥.

[٥٦]- اسعد طارش عبد الرضا وفراس كوركيس، التطورات السياسية في العراق بين الديمقراطية والتوافقية، مصدر سبق ذكره، ص١٦٦.

[٥٧]- هانزكريستوف فون سبونيك، ما بعد الحرب وما قبلها..... العراق إلى أين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٥،ص٢٥٢.

[٥٨]- نعمان عبد الرزاق السامرائي، امريكا والعراق عشق دائم أم طلاق بائن، ب ط، الرياض، مؤسسة العبيكان،٢٠٠٧، ص٨٥ .٨٦.

[٥٩]- ياسر خالد ياسر الخفاجي، النظام السياسي العراقي والسلوك السياسي للنخبة الحاكمة بعد العام ٢٠٠٣، اطروحة دكتورة، غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٧، ص١٠٩.

المصادر

الكتب

١.ابتسام محمد عبد، دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في عراق ما قبل وما بعد الاحتلال، مجلة دراسات دولية، العدد الخامس والثلاثون، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الثاني ٢٠٠٨.

٢.اريك دافيس، مذكرات دولة – السياسة والتاريخ والهوية الجماعية في العراق الحديث، ترجمة: حاتم عبد الهادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، بيروت، ٢٠٠٨.

٣.بتول حسين علي، المواطنة في الفكر الاسلامي المعاصر، اطروحة دكتوراه (غير منشوره)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦.

٤.بول ريكول، الذاكرة التاريخ النسيان، ترجمة: جورج زيناتي، دار الكتب الجديد المتحدة، بيروت، ٢٠٠٩.

٥.جاريث ستانسفيلد، الشعب والتاريخ والسياسة ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث ، أبو ظبي ، ٢٠٠٩.

٦.حسن لطيف الزبيدي واخرون، العراق والبحث عن المستقبل، المركز العراقي للبحوث والدراسات، النجف الاشرف، بيروت، ٢٠٠٨.

٧.حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب السياسية العراقية، النجف، مؤسسة المعارف للمطبوعات، ٢٠٠٧.

٨. صلاح عبد الرزاق الربيعي، مشاريع ازالة التمييز الطائفي من مذكرة فيصل الاول الى مجلس الحكم، مطبعة دار الحوراء، بغداد، ٢٠٠٥.

٩. عامر حسن فياض و عبدالواحد ناظم الجاسور، ثالوث المستقبل العربي (الديمقراطية- المجتمع المدني- التنمية)، مركز ابن زايد للتنسيق، ابو ظبي للطباعة والنشر، الامارات، ٢٠٠٢.
١٠. عامر حسن فياض، جذور الفكر الديمقراطي في العراق (١٩١٤- ١٩٣٩)، دار الشؤون الثقافية العربية، ٢٠٠٢.
١١. عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراقي (الواقع.. والمستقبل)، تقديم فالح عبدالجبار، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بيروت، ٢٠١١.
١٢. عبد علي كاظم المعموري، اشكالية المواطنة والهوية العراقية، في مجموعة باحثين، المواطنة والهوية العراقية، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت،٢٠١١.
١٣. عدنان ياسين مصطفى، الامن الانساني والمتغيرات المجتمعية في العراق: تحليل سوسيولوجي، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٩.
١٤. علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، منشورات سعيد بن جبير، قم ، ط١، ٢٠٠٥.
١٥. فريق ابحاث، ديناميكيات النزاع في العراق (تقييم استراتيجي)، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ط١، ٢٠٠٧.
١٦. فيبي مار، عراق ما بعد ٢٠٠٣، ترجمة نعمان احمد ، مكتبة المتنبي ، بغداد ، ٢٠١٣.
١٧. لؤي خزعل، الهوية الوطنية العراقية، المركز العراقي للمعلومات والدراسات ،العراق، بغداد، ط١، ٢٠٠٨.
١٨. لؤي خزعل، الهوية الوطنية العراقية، المركز العراقي للمعلومات والدراسات ،العراق، بغداد، ط١، ٢٠٠٨.
١٩. مجموعة باحثين، مأزق الدستور، نقد وتحليل، معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٦.
٢٠. منذر الفضل، مشكلات الدستور العراقي، دار أراس للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠١٠.
٢١. مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، منشورات جامعة السابع من ابريل، بنغازي، ليبيا، ٢٠٠٧.
٢٢. نادر كاظم، استعمالات الذاكرة في مجتمع تعددي مبتلى بالتاريخ، مكتبة فخراوي، البحرين، ط١، ٢٠٠٨.
٢٣. نعمان عبد الرزاق السامرائي، امريكا والعراق عشق دائم أم طلاق بائن، ب ط، الرياض، مؤسسة العبيكان،٢٠٠٧.
٢٤. ياسين سعد البكري، بنية المجتمع العراقي – جدلية السلطة والتنوع العهد الجمهوري الاول ١٩٥٨-١٩٦٣ انموذجا، مؤسسة مصر مرتضى، بيروت- لبنان، ٢٠١١.

الرسائل والاطاريح

١. احمد غالب محي جعفر الشلاه، الهوية الوطنية العراقية (دراسة في اشكالية البناء والاستمرار)، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٠.
٢. جاسم محمد دايش، التعاقب على السلطة وعدم الاستقرار السياسي في العراق (١٩٢١-٢٠٠٥) رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،٢٠١٣.
٣. حميد فاضل حسين، ، الوحدة الوطنية في فكر القوى السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ،رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١١.
٤. عبد الكريم عبد الصاحب حسن، التحول الديمقراطي للنظام السياسي في العراق واليمن بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية،٢٠١٤.
٥. كاظم علي مهدي، الدولة في الفكر العراقي، اطروحه دكتوراه (غير منشوره)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٠.
٦. معتز اسماعيل خلف الصبيحي، صنع القرار السياسي في الديمقراطيات التوافقية (العراق انموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٤.
٧. ياسر خالد ياسر الخفاجي، النظام السياسي العراقي والسلوك السياسي للنخبة الحاكمة بعد العام ٢٠٠٣، اطروحة دكتورة، غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٧.

المجلات الاكاديمية

١. اسعد طارش عبد الرضا وفراس كوركيس، التطورات السياسية في العراق بين الديمقراطية والتوافقية، مجلة دراسات دولية، بغداد، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، العدد٦٣، ٢٠١٥.

٢. امل هندي الخزعلي، التعايش السلمي في العراق ضمانات النجاح وآليات التفعيل، في التعايش السلمي في العراق الواقع والمستقبل، اعمال المؤتمر العلمي السنوي الثاني، كلية العلوم السياسية، جامعة السليمانية، ٤-٥ نيسان، ٢٠١١.

٣. أسراء علاء الدين، الأكراد في العراق، (الواقع والمستقبل)، مجلة شؤون عراقية، مركز دراسات النهرين، جامعة النهرين، العدد ٨، ايار ٢٠١٠.

٤. جابر حبيب جابر، صراع الدولة والهوية في العراق، مجلة فكر حر، الجمعية العراقية للعلوم السياسية، العدد (٦)، بغداد، ٢٠٠٩.

٥. خضر عباس عطوان، نحو إستراتيجية وطنية لبناء الدولة العراقية، في إستراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، بغداد،٢٠١١.

٦. ستار جبار علاي، الانتخابات العامة وبناء الدولة في العراق، في إستراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب مجموعة من المؤلفين، المواطنة والهوية العراقية: عصف الاحتلال ومسارات تحكم، المؤتمر الثالث لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، بغداد، ٢٠١١.

٧. سلامة غسان، قوة الدولة وضعفها: بحث في الثقافة السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢.

٨. عامر حسن فياض، ازمات ومزالق بناء الدولة وادارة الحكم في العراق المعاصر، مجلة حمورابي للدراسات، العدد (٣)- السنة الاولى، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، حزيران ٢٠١٢.

٩. عبدالاله بلقزيز، المشروع الممتنع: التفتيت في الغزوة الكونيالية للعراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٩١) – السنة السادسة والعشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣.

١٠. عدنان المفتي، بناء الدولة العراقية ـ رؤية كردية، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ١٦٢، أكتوبر ٢٠٠٥.

١١. علي عباس مراد، اشكالية الهوية في العراق الاصول والحلول، ضمن ندوة حول التعليم وتعزيز الهوية الوطنية العراقية، جامعة بغداد، ٢٠١٠.

١٢. للاستزادة ينظر: مذكرة الملك فيصل الى بعض الساسة العراقيين في ١٥/ اذار/ ١٩٣٢.

١٣. لمياء محسن، الهوية الوطنية للدولة العراقية في ظل التعددية الفئوية، مجلة شؤون عراقية، مركز الدراسات القانونية والسياسية، جامعة النهرين، العدد١١، أيار ٢٠٠٧.

١٤. ليث عبد الحسن الزبيدي، مستقبل النظام السياسي في العراق، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العددان ٢٩ -٣٠ ، ٢٠١٢.

١٥. محمد محمود سلمان، المكبوت الطائفي الملّي وانعكاساته على الراهن السياسي والاجتماعي العرقي: بحث في سوسيولوجيا العنف المقموع، مجلة كلية التربية الاساسية، كلية التربية الاساسية، جامعة ديالى، العدد الخامس والستون، ٢٠١٠.الأمريكي، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، بغداد،٢٠١١.

١٦. مريم سلطان لوتاه، قراءة لما وراء ظاهرة العنف في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، العدد (١١٩)، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٤.

١٧. هانزكريستوف فون سبونيك، ما بعد الحرب وما قبلها..... العراق إلى أين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٥.

١٨. ياسين محمد حمد العيثاوي، الانعكاسات السلبية للمحاصصة الطائفية على البنية المؤسسية والاجتماعية للنظام الديمقراطي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد الستين، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

القوانين والدساتير

القانون الاساسي العراقي لعام ١٩٢٥.

المادة (١٤٤) من الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥.

دستور جمهورية العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥، المادة (١).

دستور جمهورية العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥، المادة (٢).